قراءة في المشروع الذي قدمه ولد الشيخ لمجلس الأمن

قنبلة موقوتة نسفت المشاورات

نضع أمام القارئ جملة حقائق بشـاعة مؤامرة المبعوث الدولي ولد الشـيخ التي تكشـفها قراءة تحليلية للنسـخة السرية من مقترح الحل الذي سلمه المبعوث الدولي اسماعيل ولد الشيخ للوفد الوطني ووفد الرياض خلال أعمال مشاورات الكويت، وهو المقترح الذي يحمل بصمات سعودية نسفت المشاورات وعكست رغبة سعودية رافضة لأي حل أو اتفاق يتوصل إليه اليمنيون في الكويت.
«الميثاق» تعيد نشر القراءة بتصرف.. بما لا يخل بجوهرها:

نشرت (رأي اليوم) نسخة سرية من مقترح الحل السياسي الذي قدمه المبعوث الدولي إلى اليمن إسماعيل ولد الشيخ أحمد للفرقاء اليمنيين لإنقاذ مفاوضات الكويت التي تقف اليوم على حافة الفشل أكثر من أي وقت مضى.

ووصفت مصادر أممية مضمون الورقة، بأنه "ملكي أكثر من الملك" ورجحت أن يكون "رسالة استرضاء للسعودية التي تشعر بالامتعاض من فشل ولد الشيخ في اجتراح حل سياسي وباتت تفكر جدياً في تغييره". ويمكن إجمال ما تقترحه الورقة في نقطتين، إحداهما أمنية والأخرى سياسية.

ويتمثل الشق الأمني في انسحاب تام وشامل لقوات تحالف الحوثي/صالح من أماكن سيطرتهم، وتسليمهم لجميع أسلحتهم، وإلغائهم لجميع القرارات التي اتخذوها منذ سيطرتهم على العاصمة صنعاء.

فيما تقترح النقطة الثانية (السياسية) تشكيل حكومة إنقاذ وطني، ولكن بعد استكمال النقطة الأولى، غير أن الورقة لم تقدم أي جدول زمني أو ضمانات لتنفيذ الشق السياسي، وجعلته بالكامل بين يدي الفار «هادي»، بل إنها ذهبت في شقها الأمني أبعد من مطالب السعودية نفسها التي حثت الحوثيين في مفاوضات مباشرة عشية عيد الفطر على القيام بانسحابات رمزية من صنعاء وتعز والحديدة فقط مقابل حل سياسي شامل.

ولعل هذا ما يفسر مسارعة وفد هادي إلى القبول بورقة ولد الشيخ ، بينما أعلن الوفد الوطني رفضه القاطع لها رغم محاولات سفراء الدول الثماني عشرة لإقناعهم بالتعاطي الإيجابي معها.

حل أحادي

وصيغت الورقة الأصلية التي تحمل عنوان "استعادة مؤسسات الدولة" باللغة الإنجليزية وتُرجمت لاحقاً إلى العربية لتوزيعها على الوفود المتفاوضة في الكويت. وتستعرض الورقة في ثلاث صفحات ما يعتبره ولد الشيخ قاعدة لمرحلة انتقالية تعيد ما يسميه بـ"الشرعية " إلى الحكم، وتؤسس لتشكيل حكومة إنقاذ وطني.. وتسرد الورقة سلسلة من الشروط المسبقة لبدء حكومة الإنقاذ في ممارسة مهامها..

ويبدو جلياً من الصياغة أنها موجهة حصراً لأنصار الله والمؤتمر الشعبي العام، فيما لم تلزم الوثيقة معسكر الفار هادي بأي شيء.

واعتبر دبلوماسي غربي في تصريح لـ"رأي اليوم" أن "ورقة ولد الشيخ لا تشبه في شيء حلول الوساطة التي تقدمها الأمم المتحدة في العادة، لأنها أخرجت أحد أطراف الأزمة وهو الفار هادي من معادلة الصراع وجعلته حكماً، كما أنها تبنت بالكامل وجهة نظر وفد الرياض ".

وأضاف الديبلوماسي: "عندما تقوم بوساطة وفق معايير أممية، لا يمكنك إصدار أحكام قيمة على أطراف النزاع أو الاتفاق مع أحدهم والاختلاف مع الآخر.. كل ما يجب القيام به هو إيجاد أرضية وسط تنهي الأعمال العدائية وتحيي العملية السياسية من خلال دفع الطرفين إلى تنازلات متبادلة. وهذا للأسف غير موجود في ورقة ولد الشيخ".

وأعرب الدبلوماسي عن استشعاره لـ"صياغات من خارج الأمم المتحدة في متن الوثيقة" في إشارة إلى دور لعبته السعودية في الضغط على ولد الشيخ.. وقال: "لم يحدث في تاريخ الأمم المتحدة أن استكان وسيط أممي إلى هذه الدرجة إلى ضغط دولة أجنبية هي طرف في النزاع.. لم يحدث ذلك حتى مع الأمريكيين بعد غزوهم للعراق رغم ضغوطاتهم المستمرة على ممثل الأمم المتحدة آنذاك سيرجيو دي ميلو".

منطق البيضة والدجاجة

وأكدت الورقة في فقرة بعنوان "الحكم خلال الفترة الانتقالية" على التزام الأطراف -حال قبولهم بالاتفاق- بتشكيل حكومة إنقاذ وطني "تستمر في عملها إلى حين إجراء انتخابات وطنية"، غير أنها لم تضع جدولاً زمنياً لهذه الفترة الانتقالية كما لم تحدد ما إذا كانت الانتخابات التي ستنتهي بها رئاسية أم تشريعية أم كلتيهما.

وبحسب مقترح الاتفاق، فإن الفار هادي هو من يعين أعضاء هذه الحكومة، كما أنها تؤدي القسم أمامه. ولم يتضمن أي إشارة إلى تقديم الحكومة برنامج عملها لنيل الثقة أمام مجلس النواب طبقاً للمادة 132 من الدستور اليمني. وهو ما قد يعني تكريس خلل في الشرعية كان قد ندد به رئيس الوزراء السابق خالد بحاح (الذي نالت حكومته ثقة مجلس النواب) بعد إقالته وتعيين الفار هادي بن دغر مكانه وفق نفس الشروط التي تضعها وثيقة ولد الشيخ. ولتشكيل حكومة الإنقاذ.. اشترطت الوثيقة "استكمال مرحلة تمهيدية من الترتيبات الأمنية الانتقالية" يتم خلالها "الانسحاب التام للميليشيات وتسليم الأسلحة الثقيلة والمتوسطة للدولة وتسليم مؤسسات الدولة".

ويكرس هذا الشرط عقدة مفاوضات الكويت - ومن قبلها مشاورات جنيف- التي يشبهها البعض بإشكالية "البيضة والدجاجة والسؤال الأبدي عن أيهما أسبق". فهل تسليم السلاح والمؤسسات أسبق أم تشكيل الحكومة؟ وعلى فرض أن التسليم سيسبق، فأي جهة ستتسلم ما دامت الحكومة لم تتشكل بعد؟ وكان ممثل روسيا لدى الأمم المتحدة فيتالي تشوركين قد أثار هذه التساؤلات عندما عارض- الأربعاء- إصدار بيان من مجلس الأمن يدين اتفاق المؤتمر وانصار الله على تشكيل مجلس سياسي ويدعم ورقة ولد الشيخ قائلاً: إن "على السعودية التوقف عن محاولة فرض حل أحادي".

هادي حاكماً أوحد!

وركزت الوثيقة السلطات بشكل غير مسبوق في يد الفار هادي. ففضلاً عن كونها أعطته اليد الطولى في تشكيل الحكومة، رفعته فوق الصراع القائم حالياً عندما أوصت برعايته لأي حوار سياسي بهدف حل النقاط الخلافية العالقة المتعلقة بالانتخابات أو مسودة الدستور. وقد استغرب المصدر الأممي هذه النقطة لأنها "تنهي عملياً دور الوساطة الأممية وتجعله بين يدي أحد الأطراف".

ودعت ورقة ولد الشيخ الأطراف إلى "المصادقة على جميع القرارات الفردية التي اتخذتها حكومة الرياض منذ سبتمبر 2014م بما في ذلك تعيين الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات والمحافظين ونوابهم وكذا قرارات إعفاء المسؤولين من الخدمة في السلك المدني".

وقد علق مصدر خليجي لـ"رأي اليوم" على هذه النقطة بالقول: إنها "كافية لوحدها لرفض الاتفاق من قبل بعض الدول الخليجية، لأن ذلك يعني الإبقاء على نائب الرئيس الحالي الجنرال علي محسن الأحمر في منصبه، مع ما يثيره ذلك من حساسيات لبعض الدول، كما أنه يقنن إقالة نائب الرئيس ورئيس الحكومة السابق خالد بحاح مع أن الخطوة اعتبرت غير شرعية من عدة جهات يمنية محسوبة على الشرعية نفسها".

ومضت ورقة ولد الشيخ في رفع الفار هادي إلى مقام "الحاكم بأمر الله في اليمن" عندما دعت في نقطة إلى أن تكون "قيادة فخامة رئيس الجمهورية عبد ربه منصور هادي خلال الفترة التي تسبق تشكيل حكومة الإنقاذ رئيساً لجميع الوزارات ومؤسسات الدولة محل قبول من الجميع"، كما دعت الأطراف إلى أن يعلنوا مسبقاً قبولهم "بقائمة التعيينات في مناصب الوزراء ونواب الوزراء ووكلاء الوزارات" التي يعود لهادي وحده إعلانها.. واعتبر المصدر الخليجي أن "هاتين الفقرتين خاليتان من أي منطق سياسي فضلاً عن كونهما تتعارضان مع مضمون المبادرة الخليجية ومخرجات الحوار القائمة على التوافق والشراكة.. إنها كالنفخ في قربة منفوخة، لأن هادي كان يتمتع بكل السلطات والصلاحيات وكان يحظى بدعم الشارع اليمني والجوار الإقليمي والمجتمع الدولي ومع ذلك لم يفلح في قيادة المرحلة الانتقالية ولم يحل دون حصول الانقلاب" - حسب زعمه.

بتصرف عن / رأي اليوم

مصادر أممية:

- مضمون الورقة «ملكي أكثر من الملك» ورسالة استرضاء للسعودية
- المقترح لم يقدم جدولاً زمنياً أو ضمانات لتنفيذ الشق السياسي وجعله بيد الفار هادي
- لم يلزم مقترح ولد الشيخ الفار هادي بأي شيء وجعله حَكَماً
- سارع وفد الرياض للتوقيع على المقترح لأنه تبنّى بالكامل وجهة نظره
- لم يحدد المبعوث الدولي جدولاً للفترة الانتقالية هل ستنتهي بانتخابات رئاسية أم برلمانية؟!

دبلوماسي غربي:

- لم يحدث في تاريخ الوساطات أن استكان وسيط أممي إلى ضغط كما استكان ولد الشيخ للسعودية
- لم يدفع الوسيط الطرفين إلى تبادل التنازلات وورقته تخلو من ذلك
- مقترح ولد الشيخ نَصَّ على أن يعين هادي أعضاء الحكومة وتؤدي القسم أمامه ولا تحتاج لنيل ثقة البرلمان
- طالب المقترح الأطراف بالمصادقة على القرارات التي أصدرتها حكومة الرياض من تعيينات وإقصاءات
- أعطى الفار هادي صلاحيات «الحاكم بأمر الله» وخوَّلته رئيساً لجميع الوزارات والمؤسسات

الحرب العالمية الثالثة.. الخيار الخيال للنظام السعودي..!

مطهر الاشموري

الحمدي لم يكن مجوسياً ولا شيعياً ولم تكن تحوم حوله شكوك شرعية أو نحو ذلك كما سلفه ثم خلفه.

الحمدي أراد فقط كامل السيادة والاستقلالية فُصفّي لفرض استمرار الوصاية والهيمنة السعودية.

النظام السعودي ببساطة يصر على إبقاء اليمن كحديقة خلفية ويرفض أن تمارس كامل السيادة والاستقلالية وقد يكتفي بعدوان وتصفية رئيس كما حالة "الحمدي" كما قد يمارس العدوان كما في حالة عدوان 2015م ولذات الهدف وإن اختلفت التخريجات أو التبريرات.

فالمسألة لا هي شرعية ولا هي إيران أو مجوسية ونحو ذلك حين تصفية الحمدي أو في عدوان 2015م ولكنها في تعامل الحديقة الخلفية ورفض النظام السعودي لحق اليمن في كامل السيادة والاستقلالية.

ما أراده النظام السعودي من خلال العدوان هو ما أراده من خلال مشاورات الكويت ثم من خلال مجلس الأمن وهو فرض استسلام في اليمن أو على الشعب اليمني.. والنظام السعودي اعتاد حين الفشل في حرب مباشرة أن يسعى لتحقيق ما يريد ولكنه لم يستطع بالمال شراء الطرف الوطني في حوار الكويت، فيما اصطدم بروسيا في مجلس الأمن والتي باتت تنظر إلى مصالح حيوية لها في المنطقة فوق المال السعودي وفوق منطوقه ومنطقه.

النظام السعودي بقدر ما تورط في مستنقع اليمن بات في ورطة الإرهاب في العالم أو مع وعلى مستوى العالم، وورطته في اليمن تتجسد في الحدود، فيما باتت ورطته كإرهاب تتجسد في محددات تحصره وتحاصره حتى الاختناق وإن ظل بورقة شراكته مع أمريكا في تفعيل واستعمال هذا الإرهاب.

ولهذا فالنظام السعودي من احساس ضغط الإرهاب عليه كضغط للعالم على هذا النظام كإرهاب كأنما يبحث عن مخرج في متغير عالمي يغلق ملفه كإرهاب ويوفر حلاً أو حلولاً لأي مشاكل أخرى له، وقد وجد ضالته لدى العجوز هنري كيسنجر الذي اشتهر كوزير خارجية امريكي واللوبي الصهيوني في أمريكا "الايباك" وهذا الفريق يتبنى منذ 2011م حرباً عالمية ثالثة تصطف مع أمريكا والاتحاد الأوروبي كطرف فيما تقود روسيا والصين الطرف أو الاصطفاف الآخر.

من هذا الدفع والاندفاع لهذا النظام في هذا الخيار كاحتمال فوزير خارجيتها بات يهدد روسيا العظمى بحرمانها من أي حصة في الشرق الأوسط الجديد.

ذلك ذاته يحمل التهديد بالحرب العالمية الثالثة، والسير في هذا الخيار الأقرب إلى الوهم والخيال إنما يقدم ماوصل إليه المتراكم الأزماتي لهذا النظام وبات متراكم عدائيته وعدوانيته على اليمن ومتراكم حقيقة أن النظام السعودي هو الإرهاب أو أساسه ونبعه وثقله وفكره وماله وتمويله.

في نهاية 1966م فالنظام السعودي "فيصل" رأى الحل لتواجد مصر عبدالناصر في اليمن حرباً إسرائيلية خاطفة على مصر وذلك نفذ في العام التالي أو ذات النظام استعان بإسرائيل في عدوانه على اليمن 2015م وجاء من ذلك قنبلتا عطان ونقم النيترونية الإسرائيلية ولكنها لم تنجح في فرض استسلام اليمن.

إذا هذا النظام وراء هذا الإرهاب الذي بات يهدد العالم فليس غريباً أو مستغرباً باندفاعه إلى فكرة وتفكير حرب عالمية ثالثة بغض النظر عن احتماليتها حتى لو كانت مجرد أوهام أو خيالات.

مثلما النظام السعودي كان وراء تصفية الحمدي والمجيئ ببدائل فجناح ولي العهد محمد بن نايف كان وراء استهداف الرئيس السابق علي عبدالله صالح"الزعيم" في جامع دار الرئاسة.

إذا النظام السعودي كان مجرد أداة لأمريكا بأسلمته وإرهابه في حروب أفغانستان فحروب الشيشان التي استهدفت روسيا كإرهاب كانت أداة النظام هي الغالبة وهذه أرضية وثوقية لديه بالحرب العالمية الثالثة.

النظام السعودي يخوض حروباً عالمية بإرهابه وبأمواله وذلك ما ظهر عنواناً لمفكر أميركي في أهم كتاب عن الإرهاب والمقصود النظام السعودي.

والمسألة ببساطة أنه إذا باتت الحرب ضد الإرهاب تمسه أو تطاله أو تهدده فإنه سيتمنى حرباً في العالم أو على العالم، فوجد ضالته فيما تسمى الحرب العالمية الثالثة.

مثل هذا النظام لا يُتوقَع منه عقلانية ولا واقعية مع اليمن ولا في العالم ولكنه حين سقوف عجزه لديه قابلية واستعداد ليكون بأقل من الدمية لأمريكا ولإسرائيل وسيكون كذلك حتى مع إيران ولكن حين لا يجد خياراً ولا مخرجاً غير ذلك..